الأمم المتحدة

AS

Distr.
GENERAL

A/47/845
S/25020
30 December 1992
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون
البنود ٣٠ و ٣٥ و ٤٦ و ٦٩ و ٧٤ و ١٣٣ و ١٤٣
من جدول الأعمال
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط
آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة
الحالة في البوسنة والهرسك

مجلس الأمن
السنة السابعة والأربعون

رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وموجهة
الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة
الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أرفق لكم طيه باللغتين العربية والإنجليزية ، البيان الختامي (المرفق الأول) وإعلان أبو ظبي (المرفق الثاني) الصادرين عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المعقودة في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ .

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٠ و ٣٥ و ٤٦ و ٦٩ و ٧٤ و ١٣٣ و ١٤٣ ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) علي ثاني السويدي
القائم بالأعمال بالنيابة

المرفق الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

البيان الختامي للدورة الثالثة عشرة
للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
المعقودة في أبوظبي
٢٧ إلى ٢٩ جمادي الآخر ١٤١٤هـ
٢١ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢م

تلبيةً لدعوةٍ كريمة من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، عقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته الثالثة عشرة في أبوظبي خلال الفترة من ٢٧ ـ ٢٩ جمادي الآخر ١٤١٣هـ، الموافق ٢١ ـ ٢٣ ديسمبر ١٩٩٢ م، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو :

صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان	رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة	أمير دولة البحرين
خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود	ملك المملكة العربية السعودية
صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد	سلطان عُمان
صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني	أمير دولة قطر
صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح	أمير دولة الكويت

مسيرة مجلس التعاون :

بحث المجلس الأعلى تطور مسيرة مجلس التعاون من كافة جوانبها في ضوء ماتوصلت إليه اللجان الوزارية والمجلس الوزاري من نتائج وتوصيات، وتداول في الخطوات الكفيلة بتعزيز مسيرة التعاون والتكامل من منطلق اقتناع راسخ بوحدة الهدف والمصير ووفق الأهداف التي حددها النظام الأساسي .

وفي الوقت الذي يُعرب فيه المجلس الأعلى عن ارتياحه لما تم في هذه المسيرة المباركة فإنه يؤكد حرصه على تحقيق طموحات أبناء هذه المنطقة بما يُمكنها من مواجهة كافة التحديات والمستجدات الإقليمية والدولية التي تُحتم تقوية هذا الإطار الأخوي للتعاون والتكامل، وتذليل العقبات التي تعترض طريق العمل المشترك واتخاذ كل مايكفل الإرتقاء بها إلى مواقع متقدمة في كافة مجالات التعاون .

تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بعدوان النظام العراقي على الكويت :

تدارس المجلس الأعلى مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة الخليج ومسار تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوان النظام العراقي، ويلاحظ المجلس استمرار ذلك النظام في مماطلته لتنفيذ جوانب أساسية في قرارات مجلس الأمن وإخلاله بشروط وقف إطلاق النار من خلال رفضه إطلاق سراح المحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، ورفضه الإلتزام بما توصلت إليه اللجنة الفنية التابعة للأمم المتحدة والخاصة بترسيم الحدود بين البلدين من قرارات، وعدم تنفيذه لقرارات مجلس الأمن الخاصة بدفع التعويضات بحكم مسؤوليته القانونية عن الأضرار الناجمة عن عدوانه، وتباطئه في إعادة كافة الممتلكات الكويتية ومماطلته في إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل .

ويدين المجلس الأعلى النظام العراقي لعدم امتثاله التام لكافة قرارات مجلس الأمن، ومواصلة تهديداته لأمن المنطقة واستقرارها، وخلق مناخ من القلق والتوتر واستمراره في تزييف الحقائق وفي مزاعمه التوسعية في الأراضي الكويتية، مما يزعزع الإستقرار ويهدد الأمن في المنطقة ويُنشئ حالة توتر مستمر، لايمكن إنهاؤها إلا بامتثال النظام العراقي لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه .

ويؤكد المجلس الأعلى دعمه للإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن الدولي، ويهيب بالمجتمع الدولي مواصلة الضغوط حتى يمتثل النظام العراقي وينفذ جميع قرارات مجلس الأمن لاسيما المتعلق منها بإطلاق سراح المحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى مؤكداً على ضرورة وأهمية استمرارية الموقف الدولي الصلب والحازم تجاه ذلك النظام . ويشيد المجلس بصدور القرار رقم ٧٧٢ الذي أكد على ضمان مجلس الأمن لحرمة الحدود الدولية بين دولة الكويت والعراق، ويعبر عن ترحيبه وتقديره للخطوات التي اتخذتها لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود على الأرض بين البلدين، ويؤكد المجلس الأعلى مجدداً حرصه البالغ على وحدة العراق وسلامته الإقليمية، ويُحمل النظام العراقي المسؤولية كاملةً لما يتعرض له الشعب العراقي من أعمال البطش والقمع الدموي . ويؤكد مسؤولية نظام العراق التامة عن أية معاناة إنسانية أخرى يتعرض لها الشعب العراقي نتيجةً لرفض ذلك النظام تنفيذ قراري مجلس الأمن ٧٠٦ و ٧١٢ اللذين يعالجان توفير الإحتياجات الغذائية والدوائية .

العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضية الجزر :

إن المجلس وقد استمع إلى شرح من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس الدورة الحالية، حول الإجراءات التي اتخذتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية في جزيرة أبوموسى واستمرار الإحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، ليستنكر تلك الإجراءات واستمرار الإحتلال لما يمثله من انتهاك لسيادة ووحدة أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة وزعزعة الأمن والإستقرار في المنطقة .

وإذ يُعبر المجلس عن أسفه الشديد وقلقه البالغ للإجراءات الإيرانية غير المُبررة، لما فيها من إخلال بالرغبة المعلنة لتطوير العلاقات بين الجانبين وتعارض مع المبادئ التي تقوم عليها العلاقات بين دول المجلس والجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإنه يؤكد أن تطوير العلاقات بين الجانبين مرتبط بتعزيز الثقة وبما تتخذه الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إجراءات تنسجم مع إلتزامها بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما يؤكد المجلس بأن استمرار الإحتلال الإيراني للجزر الثلاث والإجراءات التي اتخذتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية في جزيرة أبوموسى تمثل إخلالاً بتلك المبادئ وبالرغبة المعلنة في تطوير العلاقات بين الجانبين، ويُطالب المجلس الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإلغاء وإزالة كافة الإجراءات التي اتخذتها في جزيرة أبوموسى وإنهاء إحتلالها لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة .

ويؤكد المجلس الأعلى تضامنه التام وتأييده المُطلق لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة، ويدعم كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تراها مناسبة لإستعادة سيادتها على جُزرها الثلاث وذلك استناداً إلى الشرعية الدولية وإنطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي .

الوضع العربي الراهن :

تدارس المجلس مسيرة السلام في الشرق الأوسط الرامية إلى إنهاء النزاع العربي الإسرائيلي والتوصل إلى حلٍ عادلٍ ودائمٍ وشامل للقضية الفلسطينية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، ويُجدد تأكيد الإلتزام بدعم جهود السلام المبذولة، ويشيد بالدور البناء الذي يضطلع به راعيا المؤتمر، ويعبر عن تطلعه للتوصل إلى حلٍ سلميٍ عادلٍ وشاملٍ ودائمٍ للنزاع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، بما يضمن إنسحاباً إسرائيلياً من كافة الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس الشريف ويؤمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير، ووضع قواعد راسخة لتثبيت الأمن والإستقرار في منطقة الشرق الأوسط .

ويدين المجلس الأعلى بشدة استمرار أعمال القمع والبطش والتوسع الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة وقيام سلطات الإحتلال بإبعاد أبناء الأراضي المحتلة عن وطنهم، مؤكداً أن عمليات الإبعاد وبناء المستوطنات وأعمال القتل والتعذيب والإعتقال التعسفي تتنافى تماماً مع كافة المواثيق والأعراف الدولية وتتنافى وجهود السلام الحالية وتتعارض وروح النظام العالمي الجديد .

ويُقدر المجلس الأعلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٧٩٩ الذي أدان بقوة الإجراء الذي اتخذته سلطات الإحتلال الإسرائيلية بإبعاد مئات المدنيين الفلسطينيين، وأكد مجدداً على سريان إتفاقية جنيف الرابعة على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف والذي طالب السلطات الإسرائيلية بأن تكفل العودة المأمونة والفورية لجميع المبعدين إلى الأراضي المحتلة . ويدين المجلس الأعلى بشدة إجراءات الإبعاد التعسفية الإسرائيلية لإنتهاكها حقوق الإنسان وخرقها إتفاقية جنيف الرابعة وتهديدها عملية السلام في الشرق الأوسط، ويُطالب مجلس الأمن اتخاذ كل ما من شأنه إرغام سلطات الإحتلال الإسرائيلي على الإلتزام بالمواثيق الدولية وتأمين سرعة عودة المبعدين إلى ديارهم .

كما يدين المجلس استمرار الإعتداءات الإسرائيلية ضد لبنان الشقيق، مما أدى إلى إزهاق أرواح الأبرياء من أطفال ومدنيين وإفراغ مساعي السلام الجارية من أي مضمونٍ جاد . ويناشد مجلس الأمن ممارسة ضغوط حقيقية على السلطات الإسرائيلية لكي تتخلى عن سياسات التوسع والعدوان، وأن تلتزم باحترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي لبنان، وأن تمتثل بشكل تام وغير مشروط لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ وتسحب قواتها من الجنوب اللبناني دونما أيةِ مماطلة .

وفي إطار استعراضه للعلاقات العربية، يرحب المجلس الأعلى بنتائج الإجتماع السادس لوزراء خارجية دول إعلان دمشق المنعقد بالدوحة في سبتمبر ١٩٩٢م، والذي أكد أن الإعلان إطار للتوافق والتفاهم والحوار ونواة لنظامٍ عربي جديد في إطار الجامعة العربية تشارك فيه الدول العربية التي تلتقي مع الدول الثمان في المنظور السياسي وفي قناعتها بضرورة دعم وتطوير العمل العربي المشترك عبر توفير أرضية الإطمئنان في العلاقات العربية بترسيخ التعايش والتعامل والتعاون القائم على احترام السيادة والإستقلال والمصالح المتبادلة، واحترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والإقتصادية .

ويتابع المجلس تطورات الأوضاع في الصومال الشقيق، ويعبر عن قلقه العميق وأسفه الشديد لمعاناة الشعب الصومالي نتيجةَ الحرب الأهلية الدامية، ويُشيد بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٧٩٤ الخاص بإيفاد قوات دولية إلى الصومال لتوفير المتطلبات الأمنية لعمليات الإغاثة الإنسانية . ويؤكد العزم على دعم تلك الجهود الدولية البناءة التي تشارك فيها مباشرة ثلاث من دول مجلس التعاون . ويناشد المجلس كافة القوى الوطنية الصومالية حقن الدماء ونبذ الخلافات وتغليب المصلحة الوطنية، والتعاون مع الجهود الدولية الحالية، ومُعرباً عن الأمل في نجاح تلك الجهود وعودة الأمن والاستقرار إلى ذلك البلد الشقيق . ويناشد الأسرة الدولية دعم الجهود المبذولة في إطار قرار مجلس الأمن لتأمين عودة الإستقرار والسلام إلى ذلك البلد وللحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي الصومالية .

العدوان الصربي على جمهورية البوسنة والهرسك :

ويتابع المجلس الأعلى بقلقٍ عميق وأسفٍ بالغ استمرار تردي الوضع في جمهورية البوسنة والهرسك نتيجة استمرار عدوان القوات الصربية غير النظامية المدعومة من صربيا والجبل الأسود وخرقها القانون الدولي وإتفاقية جنيف الرابعة وانتهاكها لإستقلال وسيادة ووحدة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك، وإقدام قواتها على إرتكاب أبشع جرائم الإبادة العرقية والإرهاب والتهجير والإغتصاب، ويدين المجلس عدوان صربيا والجبل الأسود، ويُطالب مجلس الأمن باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية بما فيها استخدام القوة استناداً إلى المادة ٤٢ من الفصل السابع لإعادة الأمن والسلم الدوليين ولإرغام قوى العدوان على الإنصياع لقرارات الشرعية الدولية ومنع إحداث تغيير في التركيبة السكانية أو تحقيق مكاسب إقليمية، والحيلولة دون مكافأة المعتدين، وإرغام القوات الصربية النظامية وغير النظامية على الإنسحاب من جمهورية البوسنة والهرسك، وملاحقة المسؤولين عما اقْتُرِفَ من جرائم ضد الإنسانية وفقاً لإتفاقيات جنيف .

ويؤكد المجلس تضامنه المطلق وتأييده التام لجمهورية البوسنة والهرسك في محنتها المؤلمة ودفاعها البطولي عن استقلالها وكيانها وسيادتها ووحدة أراضيها، ويشيد بقرارات وزراء خارجية المؤتمر الإسلامي في دورتهم الإستثنائية السادسة، ويُطالب مجلس الأمن برفع حظر السلاح المفروض على جمهورية البوسنة والهرسك لكي تتمكن من التصدي للمعتدين والمحافظة على وجودها وفق الحق المشروع في الدفاع عن النفس الذي أقرته المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، ويناشد المجتمع الدولي تقديم كافة أشكال العون لجمهورية البوسنة والهرسك من منطلق أن ردع العدوان مسؤولية دولية جماعية . ويدعو الأسرة الدولية إلى اتخاذ موقف موحد وحازم لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ومقررات مؤتمر لندن .

الإعتداء على مسجد بابري :

ويُعربُ المجلس عن استنكاره الشديد وإدانته لجريمة الإعتداء على مقدسات المسلمين في الهند والتي تمثلت بهدم مسجد بابري التاريخي والعريق .

ويدعو الحكومة الهندية إلى تحمل مسؤولياتها في اتخاذ مزيدٍ من الإجراءات الكفيلة لحماية المسلمين في الهند واحترام حقوقهم الدينية والحفاظ على مقدساتهم، وإعادة بناء المسجد كما جاء في تعهد رئيس الحكومة الهندية .

الترحيب بالإدارة الأمريكية الجديدة :

ويؤكد المجلس أن المرحلة الحالية التي تشهدها دول العالم توفر أفضل الظروف لتعزيز التعاون الدولي ورفض كل مايعتبر خروجاً سافراً على ما استقر من قواعد وأعراف دولية، وفي هذا الصدد يعرب عن شكره وتقديره لفخامة الرئيس جورج بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، لمواقفه الشجاعة المشرفة والتعاون الذي أبدته الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة ولايته لاسيما الجهود التي أسهم بها فخامته في إطار تحرير الكويت ودفعه لمسيرة السلام في الشرق الأوسط، كما يعرب المجلس عن تطلعه إلى استمرار التعاون المثمر مع إدارة فخامة الرئيس المنتخب كلينتون لما فيه مصلحة الأمن والإستقرار والسلام الدولي .

التعاون العسكري والأمني :

استعرض المجلس المراحل التي قطعها التعاون العسكري والأمني بين الدول الأعضاء في ضوء التوصيات المرفوعة من وزراء الدفاع، وتقديراً منه لمتطلبات الظروف الحالية التي تستوجب تعزيز مفهوم الأمن الجماعي وقناعةً منه بأن أمن دول مجلس التعاون كلٌ لايتجزأ فقد أقر المجلس الأعلى توصيات وزراء الدفاع وتوصيات المجلس الوزاري في مجالات التعاون العسكري التي تصب في الدفاع الجماعي .

التعاون الإقتصادي :

عبر المجلس الأعلى عن ارتياحه لتوصل لجنة التعاون المالي والإقتصادي إلى تعرفة جمركية موحدة وتطبيقها بشكل تدريجي وكلف اللجنة بوضع نظام متكامل لذلك لعرضه على الدورة القادمة للمجلس الأعلى لإقراره . كما أقر المجلس الأعلى العمل بالقواعد الجديدة لممارسة تجارة التجزئة، ووافق المجلس على نظام براءات الإختراع لدول مجلس التعاون والنظام الأساسي لمكتب براءات الإختراع الذي سيكون في مقر الأمانة العامة .

وأكد المجلس الأعلى إلتزامه بقرار قمة الدوحة الخاص بإنشاء برنامج مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدعم جهود التنمية الإقتصادية في الدول العربية وقرر البدء بتنفيذه وفقاً للمبادئ والأهداف التي تضمنها قرار إنشائه الصادر في الدورة الحادية عشرة للمجلس الأعلى في الدوحة وإتفاقية إنشائه التي أقرها المجلس الأعلى في دورته الثانية عشرة بالكويت وكلف الأمانة العامة بدعوة لجنة البرنامج لتحدد في بداية كل عام إلتزامات البرنامج والأنشطة التمويلية له خلال العام طبقاً لنظامه، على أن تُحدد إلتزامات البرنامج لعام ١٩٩٣م في شهر مايو القادم .

وأعرب المجلس عن بالغ تقديره وامتنانه لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ولحكومته وشعبه للحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الأخوة الصادقة، مشيداً بالإستعدادات الممتازة والجهود الكبيرة التي بُذلت من أجل راحة الوفود وتأمين نجاح القمة .

ويعبر المجلس عن تقديره البالغ للجهود الكبيرة التي بذلها معالي عبد الله يعقوب بشارة، الأمين العام لمجلس التعاون، منذ قيام المجلس، وإسهامه في المسيرة بالكثير من جهده ووقته وخبرته طوال السنوات الماضية ويتمنى لمعاليه كل التوفيق في أي مهام يتولاها في المستقبل، ويرحب المجلس بمعالي الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي أميناً عاماً لمجلس التعاون لدول الخليج العربية للأعوام الثلاثة القادمة .

ويتطلع المجلس إلى لقائه في دورته الرابعة عشرة في المملكة العربية السعودية في شهر ديسمبر ١٩٩٣م ، تلبيةً لدعوةٍ كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية .

صدر في أبوظبي
بتاريخ ٢٩ جمادى الآخر ١٤١٣هـ
الموافق ٢٣ ديسمبر ١٩٩٢م

المرفق الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

إعلان أبوظبي

الصادر عن الدورة الثالثة عشرة
للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
المعقودة في أبوظبي
٢٧ إلى ٢٩ جمادي الآخر ١٤١٣هـ
٢١ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢م

إنطلاقاً من روح الأسرة الخليجية الواحدة والمصير المشترك ومسيرة العمل الخليجي الجماعي وحرصاً من دول المجلس على تجسيد روح التعاون والتآزر والتلاحم، وتعزيز التنسيق القائم فيما بينها في كافة المجالات السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية بُغية الوصول إلى مرحلة متقدمة من التكامل فيما بينها .

واستناداً إلى الأهداف والمبادئ التي تضمنها النظام الأساسي للمجلس والتي أرساها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، وفي ضوء الأحداث والمتغيرات والتحولات التي تشهدها الساحتان الإقليمية والدولية والتي تستوجب من دول المجلس التعامل معها من منظور جماعي موحد يأخذ في الإعتبار المصالح العليا للأمة العربية والإسلامية وقضاياها المصيرية، وفي إطار تمسكها بالمبادئ والأهداف التي جسدتها مواثيق وقرارات جامعة الدول العربية وإعلان دمشق ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة .

يُعلن أصحاب الجلالة والسمو مايلي :

أولاً : تأكيد الإلتزام بما جاء في إعلان الكويت الصادر عن الدورة الثانية عشرة للمجلس الأعلى .

ثانياً : تأكيد دول المجلس في تعاملها الإقليمي والدولي على احترام مبدأ حسن الجوار كقاعدة أساسية وشرعية، والإلتزام باحترام استقلال وسيادة الدول على أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام سيادة كل دولة على مواردها .

ثالثاً : اعتماد مبدأ الحوار والتفاوض كوسيلة أساسية لتسوية النزاعات بين الدول بما يتمشى وينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية ورفض مبدأ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وفي هذا الإطار يؤكد قادة دول المجلس سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى واعتبارها جزءً لايتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة، كما يؤكدون رفضهم القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية للجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة .

رابعاً : تأكيد حرص المجلس على دعم الجهود والمساعي الرامية لتطوير القدرات الدفاعية والأمنية الذاتية لدول المجلس بما يُحقق الأمن والإستقرار في المنطقة .

خامساً: إن التعاون والتنسيق القائم بين دول المجلس يمثل رافداً من روافد العمل العربي المشترك الذي ينبغي أن يستند على منطلقات وأسس جديدة تضمن احترام الإلتزام بالمواثيق والمعاهدات القائمة بين الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية، عليه تؤكد دول المجلس إلتزامها بالمبادئ والأهداف التي تضمنها إعلان دمشق باعتباره يُشكلُ صيغةً جديدة لمفهوم العمل العربي المشترك والتضامن العربي الجاد .

سادساً: تأييد الجهود والمساعي العربية والدولية من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية الشرق الأوسط تستند على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبادئ الشرعية الدولية وبما يحقق الإنسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة .

سابعاً : دعم الجهود الدولية الرامية إلى تخفيف المعاناة الإنسانية عن الشعب الصومالي الشقيق ومطالبة المجتمع الدولي بالتدخل فوراً لوقف عمليات الإبادة التي يتعرض لها شعب البوسنة والهرسك وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة له .

صدر في أبوظبي
بتاريخ ٢٩ جمادي الآخر ١٤١٣هـ
الموافق ٢٣ ديسمبر ١٩٩٢م